

من الواقع الاقتصادي

أزمة السكن.. مرة أخرى!

عباس الغالي

كثيراً ما تعرضاً في مقالاتنا السابقة إلى أزمة السكن وجذورها وسببيتها الرئيسية والمعالجات المقترنات، التي تختلف من حدة سعي للقضاء عليها على المدى الأبعد ، ونعود اليوم لنخرج على هذه الأزمة المتفاقمة المتزايدة بازياد الوقت من دون علاج شافٍ.

ونقول إن العلاجات التي درجت عليها الحكومات التعاقدية بعد العام ٢٠٠٣ هي ترقية ولا تحد تلامس الجرح الذي ظل نازفاً حتى اللحظة ، حيث طالعتنا الأخبار بسعى الحكومة المحلية في بغداد لتنفيذ وحدات سكنية واطئة الكلفة لشراطه مجتمعنة بعينها ، ولكن السؤال الأهم ، هل هذه الاجراءات تسهم في حل القسط الكبير من المشكلة التي قلنا عنها أنها متزايدة حيث يناسبها الوقت طردياً في ظل حالة التخصيصات الاستثنائية وقوتها وعدم كفايتها وغير اتساقها مع حجم الأزمة.

الشكبة لا يمكن علاجها بهذه الاجراءات الخجولة، التي هي أشبه بذر الرماد في العيون في حل تجاوز الحاجة الفعلية في العراق لتحول إلى ما يقرب من ٣٥٠٠ وحدة سكنية يحسب تقديرات منظمات دولية معتبرة لها شأنها الاقتصادي الكبير ، فالرقم مهول مقارنة بالخصصات الحكومية لقطاع الاسكان الذي يزيد من سعف الاقراض الاسكاني وانحسار ، بل تلاشي دور القطاع الخاص وامكانية الاستثمار في هذا القطاع ، حيث تتجه الرؤى إلى اجراءات أكثر جدية وأكثر ملامسة للواقع ، فالامر يحتاج إلى مؤسسات توقيعية كبيرة تأخذ على عاتقها المسؤولية الكبيرة تجاه الاصلاحات والسياسات الاستثمارية التي تغير اتجاهات الاصحاح ، وبشكل تدريجي تصاعدي على وفق الابواب التي تقبل الحاجة الملحة ثم الانصراف تبعاً إلى الشرائح الأقل أهمية وحاجة ، مع البقاء على الاشراف والدعم الحكومي الذي يوفر المناخ الخصوصي لتنمية الاستثمارية اسكنية قادرة على تلبية الحاجات تباعاً وهذا الدور الحكومي يتطلب تسهيل الاجراءات على الشركات والمؤسسات الاستثمارية ومن يقف وراءها كمؤسسات تمويلية مع ضرورة التعامل مع بيئة قانونية غير ضاغطة من جهة إلى المستثمرين وحافظة الحقوق والامتيازات الوطنية والاقتصادية من جهة أخرى ، فضلاً على الارتفاع بتوفير الوحدات السكنية لموظفي الدولة وكلها بحسب قطاعه ووزارته وعن طريق الاستثمار أيضاً . وبحسب الحاجة والابواب على ان تتوارد هذه المشاريع بنظر الاعتبار في إمكانات الاستثمارية لكل وظيفة وجهة حكومية وعلى تحمل مراحل سعيها لضمانة للإنسان المتدين في القرن الحادي والعشرين .

abbas.abbas80@yahoo.com

إنجاز ٦٤٨ وحدة سكنية منخفضة الكلفة و اختيار ١٠ شركات لتنفيذ مشروع ١٠ × ١٠ في بغداد



والمطلوبات الأخرى". يذكر أن مشروع (١٠×١٠) الذي صادر عليه مجلس الوزراء وخصص له مبلغ (١٠) مليارات دولار . على مدى (١٠) سنوات من خلال انجاز و واضح ان المشروع يشمل جميع البنية التحتية والإدارة المحلية وبناء مدينة طيبة تضم عدداً من المستشفيات والمراكز الصحية وكذا انشاء جامعات ومدارس ورياض اطفال ومقاعد ومتاجر التي يقطنها غالبية السكان (٢) ملايين سمة وجعلها مدينة منوعة مختلطة يغطيها جميع الاجراءات الخاصة بالمشروع والتعاقد مع شركات عربية و البريطانية لادارة التخصيص والعنوان .

ادخلت المشروع ضمن ميزانتها لعام (٢٠١٠) ملايين الوزارء وخصص قدره (١٠) مليارات دولار . على تفاصيل الصالحيات التقنية وبناء مدينة الصدر ابناء عينياً وافتتاح مكتتب اشتغالها في تأمين الاصحاح في تاريخ مدينة بغداد والكبرى في المنطقة يهدف إلى بناء مدينة الصدر الجديدة شرق الصدر .

وأضاف أن مشروع ينبع من اصل (٢٠١٠) ملايين ملايين خاص ببناء مدينة الصدر هو الشارع المحيطي انطوير مدينة بغداد وتحسين نسيجها الحضري وحل مشكلة المتاجزين والعوائل الفقيرة .

ويحتوى الطابق الأرضي من كل دور على ثلاثة مباني كبيرة (Block) كل منها مدخل خاص وكل في غضون ذلك أعلن أمين بغداد في تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع (١٠×١٠) المخصصة من بعضها جزئياً لاعطائها قصيرة تضم (١٠) شركات عالمية من أحد السدور الشارعية المتلاصقة من السكنى منها (١١) اجارة وبعد هذا المجمع بين مراكز الوجهة السكنية في المرحلة الأولى من مشروع (١٠×١٠) الخاص ببناء واعمار مدينة من الصناعات والسكنى المعمودي في أن واحد . وزاد الزامي ان هذا المجمع يوفر ١٩٢ شقة بجميع خدماتها من الماء والكهرباء والغاز والاتصالات

على ثلاثة مبانٍ كبيرة (Block) كل منها مدخل خاص وكل في غضون ذلك أعلن أمين بغداد في تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع (١٠×١٠) المخصصة من بعضها جزئياً لاعطائها قصيرة تضم (١٠) شركات عالمية من أحد السدور الشارعية المتلاصقة من السكنى منها (١١) اجارة وبعد هذا المجمع بين مراكز الوجهة السكنية في المرحلة الأولى من مشروع (١٠×١٠) الخاص ببناء واعمار مدينة من الصناعات والسكنى المعمودي في أن واحد . وزاد الزامي ان هذا المجمع يوفر ١٩٢ شقة بجميع خدماتها من الماء والكهرباء والغاز والاتصالات

وزير المالية يؤكّد أهمية حسم ملف دين بولونيا

وأشار الزبيدي إلى أهمية حدث الشركات البولونية على المساهمة في إعادة أعمار العراق وتنفيذ المشاريع المستراتيجية فيه، وخصوصاً في مجالات إنشاء الوحدات السكنية والمستشفيات والطاقة ومشاريع الماء . أكد وزير المالية باقر جبر الزبيدي أهمية حسم ملف الدين البولوني على العراق حيث أن بولونيا هي الدولة الوحيدة في أوروبا لم تتفق وشدد على أنه ، مضيقاً أن الدين البولوني لاستثمار مبالغ دينون العراق في عملية الامصار من الشركات البولونية، حيث سيسهم ذلك في فتح آفاق اقتصادية وتجارية بين البلدين الصديقين ويكون ساردة لدى بولونيا سعد قنديل، متنبأ له النجاح في مهمته لإظهار الصورة المشرفة عن بينهما وسيسهم في تحقيق المنفعة المتبادلة للدولتين .

بغداد / المدى

المعيشي لتلك العوائل التي هجرت جراء الإرهاب وما يابليه من ظروف امنية غير مستقرة والذين عانوا ولاؤها ظرفاً سيئة جراء الإرهاب والتهميش . وأضاف الدباغ بحسب بيان صادر عن مكتبه سلسلة (المدى) سلسلة (٥,٩) مليار دينار إلى على تحويل مبلغ (٥,٩) مليار دينار إلى المصارف العراقية في البلدان العربية (البنان وسوريا والأردن) لتوزيعها رواتب بين العوائل المهاجرة في تلك الدول من وزارة الخارجية العراقية لتمويل العوائل المهاجرة سواء وكانت داخل العراق أم خارجه حيث أن هذه المبالغ تساهم في رفع المستوى

على القوائم المقدمة من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في تحديد أعداد العوائل النازحة والمهاجرة . وقال الدباغ بحسب بيان صادر عن مكتبه سلسلة (المدى) سلسلة (٥,٩) مليار دينار إلى على تحويل مبلغ (٥,٩) مليار دينار إلى المصارف العراقية في البلدان العربية (البنان وسوريا والأردن) لتوزيعها رواتب بين العوائل المهاجرة تأتي دعماً من الحكومة العراقية لتمويل العوائل المهاجرة سواء كانت داخل العراق أم خارجه حيث أن هذه المبالغ تساهم في رفع المستوى

بغداد / المدى

أعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة على الدباغ أن مجلس الوزراء قرر الموافقة على تحويل مبلغ (٥,٩) مليار دينار إلى المصارف العراقية في البلدان العربية (البنان وسوريا والأردن) لتوزيعها رواتب بين العوائل المهاجرة في تلك الدول من وزارة الخارجية والمغاربيين وبالتنسيق مع وزارة الخارجية مع تكليف لجان من خبراء معرضها لتقسيمه بين العوائل المهاجرة التي تعتد من طريق المصارف الأولى .

الدباغ: تحويل ٥,٩ مليار دينار إلى لبنان وسوريا والأردن رواتب للمهجرين

وقال كاظمي إن "المادة مقلوبة في موضوع

السكن في الولايات المتحدة يمكن شراء بيت من الطراز الأول بتصفح السعر الذي يشتري به بيت وفي وسط بغداد وهذا غير ملائم للغاية . وأشار إلى أن "الرسالة التي توصلنا بها من الدول المتقدمة أخذناها ذاتها على الرغم من أن دخل الفرد في متصرفه اقتضى غير أن العراق لم يشهد مثل ذلك أبداً (أكاليلون) إن "أسعار السكن في العراق ترتكب أو الكوت" .

وتابع كاظمي على الرغم من عدم الحكومة

الناتج المحلي الإجمالي عاليها العرق مدن عقود .

خبر اقتصادي: العراق يحتاج إلى ٢٠ عاماً لإنهاء أزمة السكن

وقال كاظمي إن "العراقي يحتاج إلى ٢٠ سنة

لوقف ارتفاع أسعار العقار في موضع السكن في حال كانت الجهات الحكومية فعلاً جادة في بناء الوحدات السكنية".

وقامت الحكومة العراقية المتنتية ولاتها بجدب أكثر من ٣٠٠ شركة سكنية في العقد السادس

والوحدات السكنية التي يعانيها العرق مدن عقود .

مشكلة السكن التي يعانيها العرق مدن عقود .

مشكلة السكن